

التصنيف الائتماني وعلاقته باتفاقية بازل 2

د. أماني بورسلي

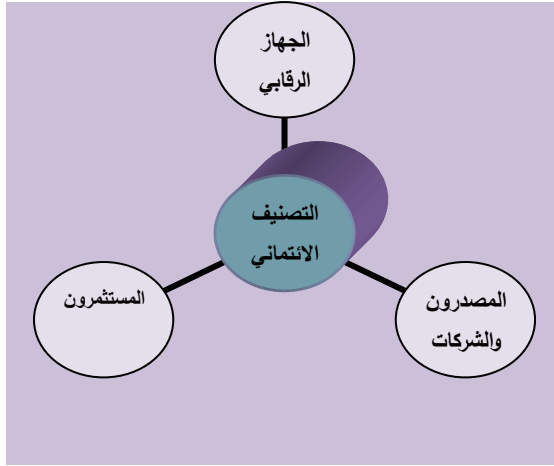
تعريف وأهمية وكالات التصنيف الائتماني

شركات التصنيف الائتماني هي شركات تعمل وفق ميثاق شرف خاص ورقابة وتقوم بإصدار تصنيف (مقياس حرفي للجدارة الائتمانية) يعبر عن رأيها بالملاءة المالية للشركات وإصداراتها من الأوراق المالية ومدى قدرتها على سداد التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق. ومما رفع من أهمية هذه الشركات الدور الرئيسي الذي حدد لها وفق متطلبات اتفاقية بازل 2- التي كان بنك الكويت المركزي من أوائل البنوك ، في المنطقة ، التي التزمت بتطبيقها حرصا على سلامة ومناة القطاع المصرفي - تطبيق الأسلوب المعياري "النمطي" Standardized Approach لاحتساب كفاية رأس المال. استندت الصيغة النهائية لبنود اتفاقية بازل 2 على ثلاثة محاور أساسية: (1) متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وكيفية احتساب مخاطر الائتمان ، (2) المراجعة الرقابية: وهي تعليمات خاصة بإجراءات الرقابة الدورية على البنوك ، (3) انضباط السوق والإفصاح: وهي تعليمات خاصة بفرض مزيد من الإجراءات الوقائية ضد المخاطر. وللتعامل مع متطلبات المحور الأول من الاتفاقية قامت البنوك المركزية بإصدار جملة من التعليمات للبنوك الخاضعة تحت رقابتها بشأن تحديد طرق احتساب مخصصات كفاية رأس المال للتحوط ضد المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية.

دور شركات التصنيف الائتماني في الاسواق المالية

تلعب شركات التصنيف الائتماني دورا أساسيا ومحوريا في الأسواق المالية الحديثة. كما أن لها دورا أساسيا في دعم

بيئة بازل 2



عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم بثقة أكبر. فهذه الشركات تساهم في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات والبيانات بين المقرضين والمقرضين من جانب والمقرضين والمستثمرين من جانب آخر وفي الكشف عن الملاءة المالية وتحديد درجة المخاطر المرتبطة بالشركات.

وكما يعبر التصنيف عن تقدير لحجم مخاطر الائتمان المرتبطة بالمصدر (الشركة) فإنه يعبر أيضا عن نوعية وجودة أوراق المديونية كالسندات والصكوك التي تصدرها الحكومات والشركات والمؤسسات المالية وغيرها ومقياس لاحتمال تعثرها. وتعتمد هذه التصنيفات على تحليل ، باستخدام نماذج إحصائية من قبل محلي ائتمان متخصصين ، لكافة البيانات المالية وغير المالية المتاحة عن مصدري أوراق المديونية للوصول إلى مقياس يعكس الواقع إلى أكبر درجة. وللوصول إلى هذه التصنيفات فإنه عادة ما يتم تطبيق منهجية لكل قطاع إجراء تقييم للمخاطر باستخدام معايير كمية وكيفية وتحليل مؤشرات مالية كإيرادات الشركة ، وأرباحها ، وجودة أصولها ، وحجم مديونيتها ، ومؤشرات السيولة ، وكفاية رأس المال بالإضافة إلى عناصر أخرى كالمكانة في السوق والعلامة التجارية وحصتها السوقية.

وبسبب الأهمية البالغة لمؤسسات التصنيف الائتماني لآلية عمل الأسواق المالية فلقد بادرت البنوك المركزية في بعض الدول بدعم تأسيس وكالات تصنيف محلية متخصصة وفق المتطلبات العالمية أو قامت بتأسيسها بشكل مباشر نظرا لدورها المساند لعمل الأجهزة الرقابية. حيث تقوم الأجهزة الرقابية بمنح ترخيص لتلك المؤسسات كطرف ثالث خارجي لمنح التصنيف الائتماني (ECAIS) بهدف تحديد أوزان مخاطر الأصول المناسبة مقابل الائتمان وتقليل حالات القروض

المتعثرة. ومما يؤكد ضرورة وجود مؤسسات محلية توصية صادرة في ورقة عمل للباحث مروان الخوري (الأمم المتحدة ، 2008) لمتخذي القرار لدعم إنشاء مؤسسات تصنيف جديدة على المستوى المحلي تتوافق مع التشريعات والبيئة المحلية. كما أنه وفقا لعدد من التقارير الاقتصادية (وضاح طه) ، تم التوصية بإضافة معايير تتناسب مع البيئة الاقتصادية في المنطقة كاستخدام الملكية الحكومية كعامل إيجابي وكمصدر ثقة لدعم مركز الشركة المالي. فعلى سبيل المثال ، قامت شركة "أبوظبي الوطنية للطاقة" بفسخ العقد مع إحدى وكالات التصنيف العالمي ورفضها قبول المعايير المستخدمة في التصنيف. ويمثل المثال السابق ، الحاجة لتواجد وكالات محلية للتصنيف قادرة على تفهم طبيعة أسواق وشركات المنطقة.

شروط الأهلية والمعايير العالمية لترخيص شركات التصنيف الائتماني

معيار 1 المنهجية

اتباع وكالة التصنيف لمنهجية تصنيف معتمدة تلبى أفضل الممارسات العالمية وتتماشى مع المعايير الصادرة عن منظمة الأيسكو وNRSROs.

معيار 2 الموارد البشرية

أن يتوفر لدى وكالة التصنيف طاقم مهني متخصص من محليي الائتمان من ذوي الخبرة ، لهم القدرة على تقييم المخاطر وإجراء تقييم وتحليل فني.

معيار 3 استقلالية الملكية

أن يتوفر لدى الوكالة موارد مالية من مصادر مستقلة بحيث يتم ضمان عدم تعارض هيكل الملكية مع تقديم تصنيفات موضوعية حيادية.

معيار 4 استقلالية العاملين

أن تتمتع الوكالة بهيكل تنظيمي وهيكل ملكية مستقلين عن أي ضغط اقتصادي أو سياسي ، وعن هيمنة أي من الشركات والجهات الخاضعة للتصنيف بما يضمن المصداقية في التصنيفات الصادرة عنها.

معيار 5 كفاءة إجراءات وعملية التصنيف

أن تكون لدى الوكالة إجراءات ومنهجية للتصنيف شفافة معانة ومبنية على أساس معلومات وبيانات منشورة وبيانات خاصة مقدمة من الجهة الخاضعة للتصنيف.

معيار 6 الحيادية والموضوعية

من أهم أصول وكالات التصنيف عنصر النزاهة ، والحيادية والموضوعية لهذا يجب أن يكون لديها ضوابط داخلية ولائحة للسلوك المهني والأخلاقي مفروضة على الموظفين لضمان عدم استغلال أي معلومات وبيانات سرية خاصة بالعملاء والتعامل معها بسرية كاملة لضمان حيادية التصنيف والتقارير .

معيار 7 ترخيص الجهات الرقابية

أن تكون الوكالة حاصلة على ترخيص واعتماد الأجهزة الرقابية لمزاولة مهنة التصنيف الائتماني.

أداة مساندة رئيسية لاتخاذ القرارات الاستثمارية

لو ضرينا مثال على مواقف أخرى ليس لها علاقة بالقرارات الاستثمارات المالية ، كاختيار موظف للعمل من شريحة الخريجين الجامعيين. فإن أهم أداة للاختيار ، بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، تحكمها عدة معايير يقع في مقدمتها معدل الطالب من سلم الأربع نقاط ودرجاته (أ تعكس أعلى وأفضل مستوى ، د تعكس أقل وأدنى مستوى). فلو تخيلنا غياب أداة المقارنة سابقة الذكر لارتفع عامل المخاطرة في التعيينات ولازدادت حالات التسريح والفصل وعدم الاستقرار الوظيفي. كذلك الحال فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية فإن التصنيف يمثل أداة معتمدة للقياس ومساندة لاتخاذ القرار.

أهمية إدارة المخاطر في القطاع المصرفي لتلافي حدوث الأزمات المالية

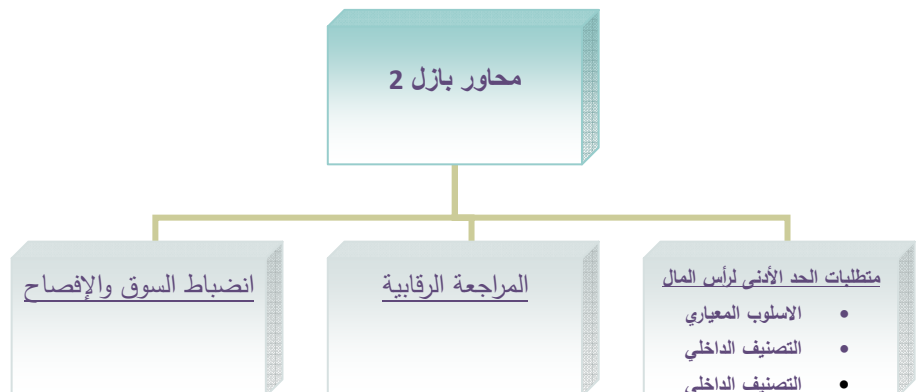
تعمل البنوك والمؤسسات المالية على تأدية ثلاثة وظائف رئيسية وهي (1 قبول الودائع و2) توظيفها في منح القروض أو استثمارها و3) العمل كوسيط يوفق بين جهات العرض وجهات الطلب. لهذا تخضع البنوك لرقابة البنوك المركزية بهدف عدم تعريض أموال المودعين للمخاطر. وتعتمد إدارة المخاطر السليمة على ضمان المحافظة على سلامة ومتانة وضع البنوك في سياستها الاستثمارية أو الائتمانية وتوظيف أموال المودعين في استثمارات ذات مخاطر معتدلة. ويعتبر رأس مال البنك خط الدفاع الأول ضد أي حالات خسارة ترتبط بمخاطر الائتمان ومخاطر تقلبات سعر الصرف وأسعار الفوائد. لهذا عملت لجنة بازل التي تأسست في سويسرا نهاية عام 1974 بهدف وضع مجموعة من المعايير لطرق احتساب كفاية رأس المال ووضع أفضل مقياس لملاءة البنوك بدءاً ببنود بازل 1-1988 وانتهاء ببنود بازل 2-2003. وتعتمد هذه المعايير على تقوية إطار رأس المال القانوني من خلال تحديد متطلبات كفاية رأس المال.

اتفاقية بازل 2

انبثق مشروع بازل 2 عن جهود المؤسسات المالية العالمية والدول العشر الكبرى للتغلب ولتلافي حدوث أزمات مصرفية وتخفيض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتلافي تعثر المؤسسات المالية ولقد ركزت تلك الدول على ثلاث محاور رئيسية:

- تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي والتي انبثق عنها مشروع بازل.
- الشفافية والإفصاح في القطاع المالي.
- إشراك القطاع الخاص في تحمل بعض تكاليف الأزمات المالية.

تمثل متطلبات بازل 2 الحديثة لكفاية رأس المال خطوة عملاقة في الاتجاه الصحيح على الرغم من صعوبة تطبيقها. حيث أنها تفرض ضغطاً على المصارف لدعم رسميتها ونسب كفاية رأس المال. كما تفرض على البنوك العمل على تطوير إدارات المخاطر وسياساتها الداخلية.



ويعتمد الأسلوب المعياري "Standardized Approach" على أخذ عامل مخاطر المدين في الاعتبار عند تحديد كفاية رأس المال من خلال حساسية أكبر للمخاطر التي يتعرض لها البنك. فكبديل لوضع جميع القروض التجارية في مجموعة نسبة 100% يتم تحديد نسب مختلفة حسب درجة المخاطر كالتالي:

تصنيفات الشركات ونسب كفاية رأس المال وفق معايير بازل 2

التصنيف الائتماني	وزن المخاطر
من AA- إلى AAA	20%
من A- إلى A+	50%
من BB- إلى BBB+	100%
أقل من BB-	150%
غير مصنف	100%

وفق الجدول أعلاه ، تم ربط أي قرض تجاري بتصنيف صادر من طرف ثالث متخصص مستقل (مؤسسة تصنيف ائتماني) بهدف تقليل عنصر المخاطرة وعدم تعريض أموال المودعين في المؤسسات المالية لمخاطر الائتمان (Moral Hazard). لهذا فرضت كثير من الدول بموجب النظم واللوائح على البنوك ألا يتم منح أي قرض تجاري إلا بعد خضوع الجهة المقترضة لعملية التصنيف. ومن الجدير بالذكر أن توفر عنصري الحيادية والموضوعية في الجهة المصدرة للتصنيفات هما من أهم مقومات نجاح التصنيفات في تحقيق الغرض المنشود منها.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تخصيص نسبة 100% للجهات غير المصنفة و150% للجهات ذات التصنيف المنخفض! مما قد يخلق دافعا لدى الشركات ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة عدم الخضوع للتصنيف الأمر الذي قد يؤدي إلى رفع المخاطر على إلتزامات المؤسسات المالية. إذا فإن المستفيد الاول من عملية التصنيف هو الجهة المقرضة (البنوك) التي توظف أموال (المودعين) في عمليات منح القروض ، والجهات الرقابية الذي يعمل لتأمين سلامة القطاع المصرفي. لهذا فإنه من الجدير بالذكر أنه تبعا للأزمة المالية وحالات التعثر وأزمة السيولة التي شهدناها فإن فرض التصنيف قد يكون عاملا أساسيا في تقليل المخاطر والعبء على القطاع المصرفي والمال العام.

أهمية التصنيف في قرار الاستثمار في الصناديق

يلعب التصنيف عالميا دورا رئيسيا في سياسات الصناديق الاستثمارية Mutual Funds فوفقا لقانون شركات الاستثمار 1940 - Investment Company Act فإن الاستثمارات في الصناديق تخضع لعددا من القيود والضوابط تهدف جميعها إلى حماية أموال المستثمرين ، إلا أنه وفق هذا القانون فلقد تم منح استثناء من الرقابة ومن القيود في حال

تم استثمار وحدات الصندوق في شركات وإصدارات ذات تصنيف مرتفع. وللحصول على الاستثناء يتوجب على الصندوق عدم الاستثمار في شركات أو إصدارات ذات تصنيف ائتماني منخفض تحوطا وحماية لأموال المستثمرين في الصناديق من تعثر الشركات وبالتالي انخفاض قيمة وحدات الصندوق. لهذا نجد أن عددا كبيرا من الصناديق العالمية تركز استثماراتها في شركات وإصدارات ذات تصنيف مرتفع.

السوق المحلي وأهمية وكالات التصنيف

تلعب شركات التصنيف الائتماني دورا فعالا في تشكيل البنية التحتية السليمة للأسواق المالية وفي رفع الكفاءة وفي دعم ومساندة عمل الأجهزة الرقابية في الدولة. ولقد أثبتت الأزمة المالية وجود قصور في ، الجانب الرقابي بسبب غياب هيئة سوق المال المعنية بالدور الرقابي الرئيسي على السوق المالي ، والجانب التشريعي بسبب قصور التشريعات المنظمة لعمل السوق ، والجانب المؤسسي بسبب غياب دور المؤسسات المالية ذات الطابع التكميلي والمساند لعمل الأجهزة الرقابية المالية. ومن الأمثلة على تلك المؤسسات جهة منظمة ورقابية لعمل الوسطاء كمؤسسة "تاسد" ، التي تخضع لرقابة هيئة سوق المال الأمريكية ، الأمر الذي أسفر عن بروز أزمة التسويات خلال شهر يوليو الماضي. وكذلك عدم وجود مؤسسات تصنيف ائتماني محلية تتولى إجراء تصنيفات لمؤسساتنا المحلية كطرف ثالث مستقل وحيادي لمساندة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل مبني على معلومات وتقارير تعكس الواقع لأقصى درجة ممكنة. وكذلك تتولى شركات التصنيف إصدار تقارير اقتصادية حيادية تتناول شتى القطاعات والمؤشرات الاقتصادية.

ولقد برزت الحاجة لوجود هذه المؤسسات ، بشكل أكبر ، مع التزام بنك الكويت المركزي بتطبيق بنود ومعايير اتفاقية بازل 2 ومع الأزمة المالية حيث كان من الصعوبة فرز الشركات المتعثرة تحديدا لحصر حجم ملاءتها المالية وحجم سيولتها بسبب عدم خضوع غالبية الشركات الكويتية المدرجة وغير المدرجة لعمليات التصنيف بشكل دوري الأمر الذي أطال أمد الأزمة المالية. كما تعزز شركات التصنيف حجم الشفافية في الأسواق المالية والتي نعاني أيضا من قصورها وعدم كفاءتها. أن عمل شركات التصنيف بشكل دائم يؤدي إلى إضافة عنصر حيوي على عامل كفاءة الأسواق المالية.

من هي الجهات المستفيدة من التصنيف؟

تستفيد الأجهزة الرقابية ، والبنوك والمؤسسات المالية ، والمستثمرين . أفرادا ومؤسسات ، وكافة الشركات والجهات المصدرة للأوراق المالية ، والصناديق الاستثمارية ، والجهات المتقدمة للحصول على تسهيلات ائتمانية.

فوائد التصنيف

لقد أصبحت الأسواق المالية والأدوات المتداولة فيها متنوعة ، متطورة ، ذات طابع عالمي أكثر تعقيدا. وبسبب هذا التطور أصبحت هذه الأسواق بحاجة إلى تشريعات وقوانين ومؤسسات حديثة لمواكبة تطورها كوكالات التصنيف الائتماني التي تلعب دورا رئيسيا لرفع الشفافية وتحليل الجدارة الائتمانية لمصدري الأوراق المالية والأدوات المالية بشتى أنواعها.

ولقد أدت الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى قيام الشركات المحلية بمراجعة سياساتها التمويلية والتحول إلى استراتيجية جديدة للتمويل وتقليل الاعتماد على المصادر قصيرة الأجل. وللتصنيف فوائد عديدة والواردة في الجدول الآتي:

فوائد التصنيف للجهة المقترضة والشركات	
1.	تخفيض تكاليف التمويل وتنوع مصادره ، حيث ينخفض سعر الفائدة على السندات الجدارة الائتمانية العالية أو في حال عند صدور التصنيف من أكثر من وكالة واحدة للتصنيف.
2.	يمنح الشركة ذات الجدارة الائتمانية العالية مقدرة على تمييز مكانتها ومنتجاتها في السوق بين منافسيها ، محليا وعالميا.
3.	يمنح الشركة ذات الجدارة الائتمانية العالية مقدرة أكبر للمساومة للحصول على تسهيلات ائتمانية بسعر فائدة منخفض.
4.	يسهل التصنيف وصول الشركة إلى أسواق رأس المال الإقليمية والعالمية.
5.	يرفع التصنيف مقدرة الشركة ، ذات التصنيف العالي ، على الاقتراض والحصول على فرص تمويلية طويلة المدى.
6.	يسهل التصنيف شروط الدفع مع موردين الشركة الخاضعة للتصنيف.
7.	يساهم التصنيف في رفع سيولة الأوراق المالية الصادرة عن الشركة من خلال جذب شريحة أكبر من المستثمرين وبالتالي رفع قيمتها في السوق.
8.	يشجع التصنيف المستثمرين على شراء وحدات الصناديق الاستثمارية المدارة من الشركة المصنفة.
9.	تسهيل إجراءات الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية التجارية والعقارية بسبب خضوع معاملة القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل 2.

فوائد التصنيف للمستثمرين
1. مساندة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
2. أداة معتمدة وموضوعية للمقارنة بين الأدوات الاستثمارية والقياس.
3. تعزيز مستوى الشفافية ورفع كفاءة البيانات المتوفرة عن الشركات والأدوات الاستثمارية.
فوائد التصنيف للإقتصاد والسوق والأجهزة الرقابية
1. رفع وتعزيز مستوى الشفافية في السوق المالي.
2. تعزيز أسواق السندات والصكوك الإسلامية محليا.
3. رفع كفاءة السوق المحلي وأسواق المنطقة.
4. يساهم في تنويع مصادر التمويل للشركات وفي الأسواق.
5. أداة مساندة لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل 2.
فوائد التصنيف للمؤسسات المالية والبنوك
1. تسهيل تطبيق بنود اتفاقية بازل 2 الخاصة بتحديد أوزان المخاطر وتحديد مخصصات القروض.
2. أداة جيدة لإدارة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.
3. تعزيز قدرة البنوك على منح القروض بثقة أكبر.
4. تخفيض تكلفة التمويل على المؤسسات المالية ذات الملاءة المالية الأعلى.
5. تقليل عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل 2.

خاتمة قد يكون غياب عامل عدم تعارض المصالح ، هو الذي أدى إلى فشل عمل بعض مؤسسات التصنيف العالمية التي قامت بمنح تصنيفات جيدة لاستثمارات مالية ذات مخاطر عالية وجدارة إئتمانية منخفضة خلال فترة الأزمة ، إلا أن هذا لا يعني أن التصنيف الائتماني لا يعتبر أداة ضرورية ولازمة لآلية عمل السوق بكفاءة أعلى. والأزمة التي مررنا بها أثبتت مدى الحاجة إلى وجود ، شركات تصنيف محلية مستقلة تعمل بحيادية وموضوعية ، وقوانين ولوائح ونظم تفرض التصنيف على جميع الشركات المدرجة والصناديق الاستثمارية بهدف تعزيز عنصر الشفافية للمستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الخاصة بفرز وتصنيف الشركات وفقا للملاءة والجدارة الائتمانية والمخاطر.